طبق الاصل

مؤيد نعمة

الفرز بين العمل الانساني والاهداف السياسية الغامضة

من توزيع البسكويت المدعوم بالبروتين الى التعامل بالـ (تي ان تي) !

حوار مع عبد الرحمن غندور

عمل عبد الرحمن غندور لعدة سنوات في منظمة أطباء بلا حدود ، في السودان ، والخليج ، ثم في إيران. ونشر بحثا عن طبيعة المنظمات الإنسانية الإسلامية ، صدر في كتاب عن دار فلاماريون... يفسر غندور في كتابه "الجهاد الإنساني" ، أسباب سهولة تحول عدد من المنظمات الإنسانية الإسلامية من توزيع البسكويت المدعوم بالبروتين إلى التعامل بالـ" تي أن تي".

❖ هل تقصد أن المنظمات الإنسانية الإسلامية التي ظهرت منذ بضع سنين هي منتج فرعي للإسلاموية أو للإسلام السياسي؟

– نعم، بالإمكان قول مثل هذا. ففي الواقع، هي أكثر من كونها منتجاً فرعياً. إذ عادة ما يستند النشاط السياسي الى الفعل الاجتماعي الذي يسبقه. على سبيل المثال، أن حماس، أو حزب الله، احتلا المسرح الاجتماعي قبل أن يحتلا المسرح السياسي. فهناك في كل الأحوال علاقة وثيقة جدا بين المجالين.

❖ كيف تفسر ذلك؟

– أولا، لأن هذا يتطابق مع طبيعة تلقين الإسلام. فهذه الحركات الأصولية تدعي العودة إلى أصول الإسلام. والحال هذه، يتخذون من تأكيد القرآن والأحاديث على وجوب تكافل أفراد الأمة، غطاءاً لعملهم.

❖ أول من خلط بين الأعمال الإنسانية والإرهاب هم "العرب الأفغان". ما ستراتيجيات هذه المنظمات؟ أليس العمل الإنساني بالنسبة إليها هو في النهاية مجرد حجة؟

– يمكن أن يكون حجة. لكن ليس مع جميع المنظمات الإنسانية الإسلامية. فلا تتبنى جميعها الاستراتيجية نفسها. ففي الحقيقة هناك منظمات تسعى لدخول العمل الإنساني العالمي. لكن لدى منظمات أخرى، يشكل الجانب الإنساني جزءا من كل أعمالها، وهذا الكل هو الدفاع عن بعض الفئات. وهذه المنظمات تحسب أن هناك منطقا مشتركا بين تقديم العلاج والغذاء، و"إن تطلب الحال"، رفع السلاح.

❖ لديك كلام جميل بهذا الصدد لما تتحدث عن الانتقال من البسكويت المدعوم بالبروتين إلى التي أن تي. أهذا الخلط بين ضروب العمل أمر اعتيادي لدى هذه المنظمات، أم انه فعل قلة منها؟

– أول من مارس هذا الخلط هم "العرب الأفغان". لكنه يبقى محصورا في قلة من هذه المنظمات. إذ أن غالبية المشتغلين في العمل الإنساني من المسلمين غير مستعدين لرفع السلاح. وبالمقابل، غالبية هذه المنظمات تقرن عملها الإنساني بعملية الدعوة لفكر معين، وترى أن هذا الفعل أمر طبيعي، ويندرج لديها في منطق دعوتها. وهذا ما يذكر بما كانت تفعله الإرساليات التبشيرية في المجال المسيحي، لكن هذا هو ما يمايز اليوم المنظمات الإنسانية الإسلامية عما تفعله المنظمات الغربية اليوم. إذ يعني العمل الإنساني لدى الأخيرة مساعدة الناس كلهم، من دون تفريق بالعرق أو الدين. والمنظمات الإنسانية الإسلامية تقول أنها إنسانية، بيد أن هدفها الأول يبقى مساعدة فئات محددة.

❖ تتلقى هذه المنظمات أموالا كثيرة. وهي متهمة بتغيير وجهة جزء من المال "النظيف" الذي يمر في خزانتها، ومن هذا الطريق، تصير احد الوسائل في تمويل الإرهاب. هل هذا أمر واقع؟ وهل يجري برضى من المانحين؟

– في اغلب الأحيان لا يجري برضى من المانحين. ففي داخل هذه المنظمات نفسها، يعلم بعضهم أن جزءا من أموالهم يذهب إلى نشاطات مسلحة، وهناك من يجهل هذا الأمر. والبعض أيضا، من الذين يعلمون، يرثون لهذا الحال. وفي الواقع، غالبا ما يقوم "السياسيون" في الحركات الإسلاموية بابتزاز منظماتهم الاجتماعية. لأن جمع المال من اجل المساعدة الإنسانية هو أسهل بكثير طبعا من جمعه لأغراض سياسية. إذن، يختلس القادة السياسيون أموال القطاع الاجتماعي. و بدأت هذه الظاهرة تتعرض للانتقاد من جانب عدد من المسلمين العاملين في المجال الإنساني، وأخذوا يتذمرون من اتخاذهم حجة.

❖ هذا يعني أن هناك نقاشا بين المرتبطين بالعمل الإنساني، وبين الذين يحسبون أنه من إكسسوارات المعركة؟

– قطعا. إذ يتزايد وضوح شعور الفئة الأولى بهذا الاختلاف. فتراهم يرفضون الانتماء لهذا التيار أو ذاك الحزب، ويرون أنفسهم "أهل خير". بيد أن آخرين لا يرون في العمل الإنساني سوى وسيلة، من بين وسائل أخرى، للدفاع عن قضية معينة.

❖ وماذا عن المانحين؟ ألا يطرحون أسئلة؟

– بدأوا يطرحون الأسئلة على أنفسهم. إذ أن عددا منهم يشعرون اليوم بالقلق من أن يجدوا أنفسهم ذا يوم على إحدى قوائم الاف بي آي، لأنهم أعطوا مالاً لمثل تلك المؤسسات. وأخذ احتراسهم يتزايد، فصاروا يفضلون الذهاب إلى شبكات خاصة، يديرها أفراد معينون، ليمنحوا مساعدتهم إلى إعمال صغيرة معروفة لديهم، أو أنهم أوصوا بها. فالاتهامات التي شهدناها بعد ١١ من أيلول آذت منظمات إنسانية إسلامية عديدة، منها منظمات سيئة الفعل، لكن لا ينكر أنها أضرت بمنظمات تفعل الخير.

❖ اغلب الأموال تأتي من العربية السعودية، التي لا تبدو أنها تأثرت بهذه الاتهامات...

– العربية السعودية حالة معقدة، لان هناك في الوقت نفسه مانحين فريدين، يدخلون في الفئة التي ذكرتها لتوي، وهناك شبكات خفية حقيقية تتألف من أناس، قريبين من السلطة أحيانا، ويعارضون بشدة السياسة الرسمية التي تنتهجها العربية السعودية والولايات المتحدة. والفئة الإولى تتروى قبل منح مساعداتهم. بالمقابل، يواصل الآخرون دعمهم للحركات الإسلاموية الأشد أصولية وهم على علم تام بما يفعلونه. على أن السعودية قد وضعت العديد من تلك المنظمات تحت رقابة شديدة، وبدأت تتابع انتقال رؤوس الأموال، ووجهتها.

ترجمة :(المدى)

حوار مع محمد شرفي

الإسلام والحرية

صدر كتاب"الإسلام والحرية" لمحمد شرفي عن دار ابن ميشيل في عام ٢٠٠٣ ، يتعرض فيه لمفهوم الحرية في الإسلام ، والتحولات التي مر بها الإسلام من خلال فقه الشرع. ومن هنا يميز بين "إسلام" النبي محمد (ص) ، و"إسلام" تشكل على أيدي الفقهاء ، الذين فرضوا قيما جديدة انبنت على أساس تأويلاتهم الشخصية للإسلام الأول ، التي صبت في مصلحة توجهات الحكام ، لكنها تأويلات وصلتنا بوصفها مسلمات تحف بها القدسية.

ثم إننا في هذا العصر نشهد تيارات تؤول النص والحديث على وفق مبتغياتها، وتقدمها بقدسية لا تقل عن قدسية فقه السلاطين...هذا الحوار يكشف جوانب من الحرية والإسلام.

❖ أنت تطرح فكرة ترى وجود سوء فهم تاريخي بين الدين الإسلامي والحرية الفردية: ماذا تعني بذلك؟

– ثمة تعارض أنبنى على مدى قرون بين الإسلام الإلهي والإسلام البشري. واقصد بذلك، أن الأول، هو الإسلام الظاهر في القرآن: أي أنه دين يجيب عن خلق الوجود على هذه الأرض من خلال خطاب ود ورحمة، يتوعد المؤمن بالنار أو يعده بالجنة تبعا لعلاقته بعدد من الفروض.

بيد أن بعد وفاة النبي، اندفع صحبه في سلسلة من الفتوحات، إلى بناء دولة، يقودها خليفة له السلطة العسكرية، ويستخدم رجال الدين ليشرعوها له. وتنازل الخليفة لهم عن السلطة التشريعية. وبهذا النحو تشكلت الشريعة، التي هي قانون إسلامي يحكم الجميع. ولم يكن هذا القانون قانونا متخلفا، إن نحن قارناه بالقانون الإقطاعي الأوربي عهد ذاك. لكنه اليوم لا يستجيب لمتطلبات العصر.

❖ وهل بالإمكان عزو جزء من الانحطاط السياسي، والاقتصادي، والثقافي الذي يشهده العالم المسلم ابتداء من القرن السادس عشر، إلى عدم استجابة القانون الإسلامي للعصر؟

– نعم. لكن ما أن وعي الإصلاحيون لأسباب هذا الانحطاط والتخلف، شرعوا بتحريك تلقين العلوم والتقنيات، واللغات الأجنبية، الخ. بيد أنهم لم يمسوا هذا القانون الإسلامي بنحو حقيقي، بل كان هذا القانون حاضرا دوما في التعليم. وبهذا يتكون شباب مصاب بالشيزوفرينيا! فهم يتعلمون منذ طفولتهم أن المواطن الصالح هو الذي يتبع قواعدا لا يجوز أن تمس منذ ألف عام، لكن ما أن يخرجوا إلى الشارع، حتى يروا نساء متحررات، ومصارف تقرض المال بفائدة، ويتأكد لديهم أن السارق لا تقطع يده! وهكذا فان عددا كبيرا من هؤلاء الشباب هم متعصبو المستقبل.

❖ اتسع التعصب فعلا في السنوات الأخيرة، لكن هل يعزى هذا الحال إلى اثر هذا التعليم؟

– يتباين هذا التوسع باختلاف البلدان. ففي تونس، جرى تبني إصلاح عميق في التعليم وفي المناهج المدرسية منذ عام ١٩٨٩، وهو معمول به حتى الآن. وادخل إلى التدريس القانون الحديث، وكذلك فلسفة كبار المفكرين المتنورين من القرن الماضي، الذين بينوا الانسجام ما بين الإسلام والحداثة. أضف إلى ذلك، إن الشباب يعانون مصاعب جراء التناقض بين الدين والحداثة. إذ يمكن للظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة أن تجعل مما هو في البدء مشكل ثقافي، أمرا خطراً.

❖ هل يجوز مقارنة صعود التعصب في البلدان العربية بصعود اليمين المتطرف في أوروبا؟

– تماما باستثناء أن "يميننا" المتطرف هو أشد خطرا من يمينكم! فهو أسوا من الفاشية الأوربية التي تسعى لحكم الأجساد، لأن الدكتاتورية الدينية تسعى لحكم الوعي، إنها تريد أن تعرف ماذا نعمل في بيوتنا، وبم نفكر عندما نغلق أبواب بيوتنا.

❖ هل الإسلام في توسع أم هو يشهد أزمة فكرية، كما حال الكاثوليكية؟

– لو كانت في الإسلام أزمة، فهي أزمة قيم، أزمة ثقافية. وإذا أردت مقارنته بالكاثوليكية في أوروبا، فعليك التفكير بعصر الإصلاح وبزوغ البروتستانتية. فهناك فهم جديد للإسلام يقترحه مسلمون متنورون يسعون إلى إصلاح الفكر الديني الإسلامي، وفي بالهم نموذج الفاتيكان الثانية في إطار الفكر المسيحي.

❖ لكن كيف يمكن إصلاح دين قائم على علاقة لا وسيط فيها بين المؤمن وربه؟

– لربما ينبغي توافر سلطة معنوية لها من القوة والمصداقية ما يكفي لتقول، على سبيل المثال، أن الفتوى لا معنى لها، وهي اعتداء بالغ الخطورة على الوعي، أو أن قواعد أخرى في القانون الإسلامي، إنما هي أمور ابتدعها الخلفاء لغايات سياسية خالصة، بعد وفاة النبي الذي لم يأمر بها هو شخصيا. فمنذ وفاة النبي، غدت الدولة تعنى بالقضايا الدينية. إذن، من شأن الدولة اليوم أن تتبنى مراجعة بعض العقائد، وإيضاحها إلى الناس، ولعب دور المحرك...لكن كي تقاد هذه الإصلاحات بنحو جيد، ينبغي من الدول والحكومات أن تكون هي نفسها ديمقراطية، وشرعية، وشجاعة.

ترجمة / المدى

صياغة دستور بمنطق الديمقراطية

تجربة جنوب افريقيا

فيفيان- هارت

ان عملية صياغة الدستور كانت احد المساعي الوطنية الحقيقية في جنوب افريقيا في اطار تشجيع مشاركة قطاعات المجتمع باكملها، الذي كان غاية في التشتت. تعنى كاتبة المقال بوجه خاص بالمناهج والطرائق التي سمحت بتشجيع المشاركة الواسعة وكذلك الزمن الذي استغرقته للتوصل الى اتفاق على وضع دستور جديد في البلاد.

في افريقيا كما في مناطق اخرى من العالم، تجرب البلدان التي في طور النمو بنى واشكال مشاركة ضرب جديد في حين تحاول ارساء عملية شفافة بل حتى فسح مجال المبادرة للمواطنين وتقديم اطار لحوار في موضوعة الدستور. وفي حالات كثيرة، عوضا عن تنظيم اعمالها بخصوص طرائق وسابقات قد اقيمت قبلا، تمحي هذه البلدان ماضيها: فتبدأ من الصفر.

يتفق عموم المهتمين على وصف الدستور الذي جرى تبنيه في جنوب افريقيا في عام ١٩٩٦، على انه دستور مثال لعملية صياغة الدساتير في العالم. زد على ذلك، ان العملية التي جرى من خلالها التوصل الى صياغته هي احد مفاتيح نجاح التحول السياسي الذي حدث في جنوب افريقيا، حيث اخلى الاضطهاد العنصري المكان لمجيء مجتمع ديمقراطي. وبعد، فان مكونات العملية التي اتبعت في تلك البلاد تبين الثوابت والمصاعب التي اكتنفت صياغة دستور في اطار احترام الديمقراطية؛ وهي تسمح ايضا بتقييم الكامن والعقبات التي تعترض مثل هكذا مشروع.

المداولات

اجمالا، تطلب الامر سبع سنوات، من عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٦، للتوصل الى صياغة الدستور. فقد انقضت نحو خمس سنوات بين الاجتماع الاول بين نيلسون مانديلا، زعيم المؤتمر الوطني الافريقي، و بي. دبليو. بوثا، رئيس الوزراء في عام ١٩٨٩، وبين التوصل الى اتفاق نسبي على دستور مؤقت وكذلك اجراء اول انتخابات مفتوحة لكل الاعراق، في العام ١٩٩٤ , وكانت افعال عنف ترصع كل عام من تلك الاعوام، مهددة باجهاض العملية السياسية.

في اثناء مرحلة جوهرية دامت من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٤، كان خصوم الامس يجتمعون، سرا وعلانية، للتفاوض على اتفاقات على الطريقة التي ينبغي العمل بها. وهكذا اتفقوا على مبدا التفاوض على دستور ديمقراطي؛ فشرعوا بسلسلة من النقاشات الموسعة في الشكل الذي يجب ان تتخذه عملية صياغة الدستور؛ في عام ١٩٩٣، توصلوا الى اتفاقات على طرائق صياغته، واتفقوا نسبيا على بناء دستور مؤقت يشتمل على مبادئ وطرائق ملزمة قانونا أملا في صياغة الدستور النهائي.

في نيسان من عام ٩٩٤، نظمت اول الانتخابات البرلمانية لمختلف الاعراق في البلاد. وبلغت نسبة المشاركين فيها حوالي ٨٦٪. وفي الشهر اللاحق، عقد البرلمان الجديد اول اجتماع له، وكان هذا البرلمان مهيأ ليؤدي وظيفة جمعية تاسيسية.

نحو منتصف اعوام التسعينيات، اكتسبت العملية السياسية في جنوب افريقيا صفة مشاركة تامة. حتى ذلك الحين، لم يلعب عموم الشعب أي دور مباشر في صياغة الدستور. لكن من تلك اللحظة، كان ممثلوه المنتخبون يجهدون في تنويره ودعوته للافصاح عن رايه. ولم يدخر هؤلاء الممثلون جهداً من اجل ذلك؛ فكانوا يستخدمون وسائط الاعلام، والحملات الاعلانية في الصحافة المكتوبة، وفي الاذاعة والتلفزيون؛ ولوحات الاعلانات، والملصقات على الباصات؛ واصدروا صحيفة برلمانية يطلع عليها ١٦٠٠٠٠ قارئ؛ ورسوماً متحركة؛ ومواقع انترنت؛ وجمعيات شعبية. وحسب التقديرات تحققت بذلك دعوة ٧٣٪ من السكان. ومن عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٦، تلقت الجمعية التاسيسية مليوني راي ومقترح من جانب افراد، ومنظمات دفاع، وجمعيات مهنية، وجماعات اخرى مهتمة بالامر.

وفي اثناء المرحلة الختامية، وارتباطا بحملة المشاركة، حررت لجان من الجمعية مشروع دستور يتلاءم مع الثوابت المقترنة بالدستور المؤقت لعام ١٩٩٤؛ واعلنت اول وثيقة عمل في تشرين الثاني من عام١٩٩٥، فسدت الطريق على ٨٦ مسألة كان من المزمع مناقشتها لاحقا؛ ووضعت وثيقة معدلة في العام اللاحق ووثيقة نهائية في آيار من عام ١٩٩٦، ودرست المحكمة الدستورية هذه الوثيقة؛ ثم احالت نصها الى الجمعية بعد ان اجرت عليها بعض التعديلات، وجرى تبني هذه التعديلات في تشرين الاول. وفي تشرين الثاني، كفلت المحكمة هذه الوثيقة بطريقة نهائية ومنحها الرئيس نيلسون مانديلا قوة القانون بتوقيعه عليها في كانون الاول: عنئذ ولد دستور جنوب افريقيا.

اقامة جسور الحوار...خلق الثقة

استغرقت هذه العملية وقتا. ومرت بمراحل عدة. وانتفعت من تبني دستور مؤقت سمح بمواصلة الحوار الذي دار في موضوعة التحول السياسي. وقد دعي الشعب بطريقة دقيقة، ثم شرع باستخراج المصادر الضرورية واثبات الامكانات، لتسهيل مجرى حوار جاد. ومواصلة الحوار خلال المدة بين الضمان الاحتياطي الذي منحته المحكمة لنص الدستور وبين تاكيده من جانب البرلمان قد طمأن النفوس، لأن ذلك كان يبرهن على ان النتيجة ستكون متماشية مع المبادئ الديمقراطية التي قررت في العام ١٩٩٤ , وتوفرت الفرصة لجماعات متنوعة منها جماعات نسوية ووجهاء في المناطق، للافصاح عما في بالهم، واستمع اليهم، وكان هؤلاء يتابعون مدى الاخذ بمصالحهم في عين الاعتبار. ثمة نقطة اخرى مهمة تستحق ملاحظتها، مع العلم ان في جنوب افريقيا مجتمع مدني بمقدوره الموازنة امام العناصر العرقية العميقة والموالية. مع ان التوصل الى صياغة الدستور يدين ايضا الى الصبر الذي ظهر جليا، وبخاصة ازاء اعمال العنف، بارادة جميع الاطراف المعنية واتخاذها عددا من التدابير الجريئة، وعقد مفاوضات خاصة بخصوص اعسر القضايا، وكذلك مشاركة الشعب التي جرت بطريقة لا سابق لها.

ان المشاركة الفعلية للشعب ليست ممكنة الا بدفع ثمنها بتضحية كبيرة في الوقت والمال. وحتى وان تزامن الشروع بالعملية السياسية مع التوصل الى اتفاق للتفاوض في عام ١٩٩١، فقد توجب ايضا العمل على مدى خمس سنوات للتوصل الى اعداد دستور، وبهذا غدت تجربة جنوب افريقيا في هذا المجال مثلا ناجحا في اعداد الدساتير. وفي الواقع يرى غالبية المتخصصين ان هذه العملية انطلقت قبل عامين من ذلك، عندما ابتدأ المسؤولون البحث عن وسائل لحل الشقاقات العرقية، والقضاء على مظاهر العنف، اذ يجب خلق مناخ من الثقة بين النخبة وبين عامة الناس، إذا ما اريد الدخول في حوار بموضوعة صياغة دستور ما.

ان اشكال المشاركة هي في غاية التنوع: فليس هناك من انموذج "بقوام واحد" يقبل التطبيق على جميع البلدان. اذ انتخبت جنوب افريقيا برلمانا له وظيفة جمعية تأسيسية. وقد طرقت الوسائل كلها لدعوة الشعب لابداء رايه، واستخدمت وسائط الاعلام بنحو اصيل، ووفرت المعلومات بلغات عديدة من اجل ان تكون قضايا الدستور متاحة للجميع.

لكن ان كان في جنوب افريقيا ام في مكان اخر، لا يمكن للشعب ان يشارك بطريقة متساوية في كل مراحل العملية السياسية. واذا ما دامت المفاوضات في جنوب افريقيا حتى عام ١٩٩٤، ودارت في سياق عموم الجماهير، ذلك ان بعض الدروب الموصدة لم تفتح الا في اطار المفاوضات السرية. وللمرة الاولى في عام ١٩٩٤ دعيت الجماهير باجمعها الى المشاركة بالانتخابات. لكن في هذه البلاد، حيث كانت غالبية سكانها مقصاة لدوافع عرقية، فان مثل هذا الحدث يؤشر منطلقا يستحوذ على الاعجاب. اذ توجه حوالي ٨٦٪ من الناخبين الى صناديق الاقتراع. وهكذا فان عدد الناخبين وكذلك عدد المقترحات التي صاغتها الجمعية التاسيسية، تؤكد ان الشعب مستعد للمشاركة عندما تبدو له القضايا الراهنة وحسم نتائجها أمر مهم لحياته.